



الممارسة المهنية كمدخل لدراسة سلوك معتادي الإجرام بالمؤسسات العقابية

دراسة سوسولوجية في ضوء نظريات علم الاجتماع الجنائي

Professional practice as an introduction to studying the
behavior of habitual criminals in penal institutions
A sociological study in light of theories of criminal sociology

إعداد

محمد بن عبد العزيز المالكي

Muhammad Abdul Aziz Al-Maliki

قسم الدراسات الاجتماعية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الملك

سعود

Doi: 10.21608/ajahs.2025.404418

٢٠٢٤ / ١٠ / ٩

استلام البحث

٢٠٢٤ / ١١ / ٨

قبول البحث

المالكي، محمد بن عبد العزيز (٢٠٢٥). الممارسة المهنية كمدخل لدراسة سلوك معتادي الإجرام بالمؤسسات العقابية- دراسة سوسولوجية في ضوء نظريات علم الاجتماع الجنائي. *المجلة العربية للأدب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٤)، ٤٤٧ - ٤٦٨.*

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

الممارسة المهنية كمدخل لدراسة سلوك معتادي الإجرام بالمؤسسات العقابية دراسة سوسيوولوجية في ضوء نظريات علم الاجتماع الجنائي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك المعتادين على الإجرام داخل المؤسسات العقابية، مع التركيز على دور الممارسة المهنية في تشكيل وتوجيه هذه السلوكيات. تعتبر المؤسسات العقابية بيئة حيوية لإعادة تأهيل المعتادين على الإجرام، حيث تساهم الممارسات المهنية مثل الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه المهني في تحسين نتائج إعادة التأهيل وتقليل معدلات العودة للجريمة. تعتمد الدراسة على مراجعة شاملة لعدد من النظريات السوسيوولوجية والجنائية، بما في ذلك نظرية التفاعل الاجتماعي التي تشير إلى أن السلوك يتشكل من خلال التفاعلات الاجتماعية، ونظرية التعلم الاجتماعي التي توضح كيف يمكن أن يتعلم الأفراد من نماذج سلوكية موجودة في بيئتهم. كما تستعرض الدراسة العوامل الفردية مثل الاضطرابات النفسية والسمات الشخصية، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية مثل تأثير الأسرة والمجتمع، والعوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة. يتم التركيز على الأدوار الحيوية للأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين وموظفي السجن، وكيف يمكن لهذه المهن أن تساهم في تحسين الظروف النفسية والاجتماعية للمعتادين. تكشف النتائج عن العلاقة المعقدة بين البيئة العقابية وسلوك المعتادين على الإجرام، حيث تؤكد أهمية الممارسات المهنية في تحسين جودة الحياة للمعتادين وتقليل معدلات العود إلى الجريمة. كما تتضمن الدراسة توصيات تهدف إلى تعزيز فعالية البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية، مما يساهم في إعادة إدماج المعتادين في المجتمع بشكل أكثر نجاحًا.

الكلمات المفتاحية: الإجرام، المؤسسات العقابية، الممارسة المهنية، السلوك، علم الاجتماع الجنائي.

Abstract:

This study explores the behavior of habitual offenders within correctional institutions, focusing on the role of professional practices in shaping and guiding these behaviors. Correctional institutions are vital environments for rehabilitating habitual offenders, where professional practices such as psychological and social support as well as vocational guidance contribute to improving rehabilitation outcomes and reducing recidivism rates. The research relies on a comprehensive review

of several sociological and criminological theories, including social interaction theory, which posits that behavior is shaped through social interactions, and social learning theory, which illustrates how individuals can learn from existing behavioral models in their environment. The study also examines individual factors such as psychological disorders and personality traits, in addition to social factors like the influence of family and community, and economic factors like poverty and unemployment. It highlights the crucial roles of social workers, psychotherapists, and prison staff, and how these professions can contribute to enhancing the psychological and social conditions of offenders. The findings reveal the complex relationship between the correctional environment and the behavior of habitual offenders, affirming the significance of professional practices in improving the quality of life for offenders and reducing recidivism rates. Additionally, the study includes recommendations aimed at enhancing the effectiveness of rehabilitation programs in correctional institutions, ultimately contributing to the successful reintegration of offenders into society.

Keywords: Crime, correctional institutions, professional practices, behavior, criminal sociology.

المقدمة:

تُعتبر ظاهرة الإجرام واحدة من التحديات الاجتماعية المعقدة التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تنعكس آثارها السلبية على الأفراد، الأسر، والمجتمعات بأكملها. إن الإجرام لا يقتصر فقط على كونه انحرافاً عن القوانين، بل هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في سلوك الأفراد. ووفقاً للإحصائيات العالمية، فإن معدلات الجريمة تتزايد بشكل ملحوظ، مما يستدعي دراسة معمقة لفهم أسبابها والعوامل التي تسهم في انخراط الأفراد في سلوكيات إجرامية.

تتجلى أهمية دراسة سلوك المعتادين على الإجرام في عدة جوانب، حيث تُعتبر هذه الفئة أكثر عرضة للعودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنها. تشير الدراسات

إلى أن حوالي ٥٠-٧٠% من المعتادين على الإجرام يعودون إلى السلوك الإجرامي بعد قضاء فترات عقابية. لذا، يتطلب إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد معرفة دقيقة بخصائصهم واحتياجاتهم، مما يسهم في وضع استراتيجيات فعالة للحد من تكرار هذه الأنشطة الإجرامية.

تلعب المؤسسات العقابية دورًا حيويًا في نظام العدالة الجنائية، حيث يُفترض أن تكون هذه المؤسسات مكانًا لتأهيل المعتادين على الإجرام وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة، منها الازدحام، ونقص الموارد، والافتقار إلى برامج التأهيل الفعالة. وهذا يتطلب إعادة تقييم دور هذه المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهداف إعادة التأهيل.

تُعتبر الممارسة المهنية في المؤسسات العقابية من العوامل الأساسية التي تؤثر على سلوك المعتادين على الإجرام. يشمل ذلك عمل الأخصائيين الاجتماعيين، والمعالجين النفسيين، وموظفي السجون، الذين يساهمون في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والتوجيه اللازم. إن توفير بيئة داعمة ومحفزة يمكن أن يحدث فرقًا كبيرًا في فرص إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام.

مفاهيم الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل الإطار النظري والتحليلي لفهم سلوك معتادي الإجرام ودور الممارسات المهنية في المؤسسات العقابية. وفيما يلي توضيح لأبرز هذه المفاهيم:

١. الإجرام:

يُعرف الإجرام بأنه سلوك ينتهك القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع. وهو ظاهرة اجتماعية تتعلق بتصرفات الأفراد التي تُعتبر غير مقبولة أو ضارة للمجتمع. يمكن تقسيم الإجرام إلى عدة أنواع، منها الإجرام العنيف، والإجرام غير العنيف، والإجرام الاقتصادي، مما يعكس تعقيد هذه الظاهرة وتنوع أسبابها.

٢. معتادو الإجرام:

يُشير هذا المصطلح إلى الأفراد الذين ارتكبوا جرائم عدة ولديهم تاريخ طويل من الانخراط في السلوك الإجرامي. غالبًا ما تكون هذه الفئة عرضة للعودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم، مما يتطلب فهماً عميقاً لخصائصهم واحتياجاتهم النفسية والاجتماعية.

٣. المؤسسات العقابية:

تشمل المؤسسات العقابية السجون ومراكز الاحتجاز والتأهيل، حيث يتم احتجاز الأفراد الذين ارتكبوا جرائم. يهدف تصميم هذه المؤسسات إلى توفير بيئة تساهم في

إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام، إلا أنها قد تواجه تحديات تتعلق بالازدحام والموارد المحدودة.

٤. الممارسة المهنية:

تشير الممارسة المهنية إلى الأنشطة والخدمات المقدمة من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين وموظفي السجون بهدف تحسين الظروف النفسية والاجتماعية للمعتادين على الإجرام. تشمل هذه الممارسات تقديم الدعم النفسي، والتوجيه الاجتماعي، وتطوير البرامج التأهيلية.

٥. إعادة التأهيل:

يُعرف إعادة التأهيل بأنه العملية التي تهدف إلى تعزيز الفرص للمعتادين على الإجرام للاندماج في المجتمع من خلال تحسين المهارات الاجتماعية والنفسية والمهنية. تتضمن هذه العملية توفير الدعم والرعاية اللازمة لمساعدتهم على التغلب على تحدياتهم.

٦. السلوك الإجرامي:

يُشير إلى التصرفات التي تنتهك القوانين، والتي يمكن أن تكون نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية. يسعى البحث لفهم ديناميات هذا السلوك وكيفية تأثير البيئة على تشكيله.

٧. العود إلى الجريمة:

يُعرف العود إلى الجريمة بأنه العودة إلى الأنشطة الإجرامية بعد فترة من الإفراج أو إعادة التأهيل. تمثل معدلات العودة للجريمة مؤشراً هاماً على فعالية برامج إعادة التأهيل وتؤثر بشكل كبير على السياسات الجنائية.

٨. البيئة العقابية:

تشير إلى الظروف المحيطة بالمعتادين على الإجرام داخل المؤسسات العقابية، بما في ذلك جودة الرعاية، والموارد المتاحة، ونوع البرامج التأهيلية المقدمة. تلعب هذه البيئة دوراً حاسماً في تحديد نجاح إعادة التأهيل.

مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث بفهم سلوك المعتادين على الإجرام في المؤسسات العقابية وتأثير الممارسات المهنية على هذه السلوكيات. على الرغم من الجهود المبذولة من قبل النظام القضائي والممارسين في مجال إعادة التأهيل، لا تزال معدلات العودة إلى الجريمة مرتفعة، مما يشير إلى وجود نقص في فعالية البرامج التأهيلية المقدمة داخل المؤسسات العقابية. تشير الإحصائيات إلى أن ما بين ٥٠% إلى ٧٠% من المعتادين على الإجرام يعودون إلى الأنشطة الإجرامية بعد الإفراج

عنهم، مما يثير تساؤلات حول مدى نجاح الاستراتيجيات الحالية في تحقيق إعادة التأهيل الفعالة.

تتفاعل عدة عوامل معقدة في تشكيل سلوك المعتادين على الإجرام، بما في ذلك العوامل الفردية، الاجتماعية، والاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الأبحاث التي تتناول تأثير الممارسة المهنية بشكل شامل، بما في ذلك دور الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين وموظفي السجون في دعم المعتادين خلال فترة وجودهم في المؤسسات العقابية. كما أن هناك حاجة ملحة لاستكشاف كيف يمكن لهذه الممارسات أن تعزز من فرص إعادة تأهيل المعتادين وتقلل من السلوكيات الإجرامية.

لذا، تبرز مشكلة البحث في ضرورة فهم العلاقة بين الممارسات المهنية وسلوك المعتادين على الإجرام، وكذلك تحليل العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة. كيف يمكن للممارسات المهنية أن تُحسن من نتائج إعادة التأهيل؟ وما هي العوامل المؤثرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق نتائج إيجابية؟ هذه الأسئلة تشكل أساس البحث وتسلط الضوء على أهمية استكشاف سلوك المعتادين على الإجرام من منظور شامل يتناول العوامل المتعددة التي تسهم في هذه الظاهرة.

تساؤلات البحث:

تتضمن تساؤلات البحث الأسئلة الرئيسية التي يسعى الباحث للإجابة عليها من خلال الدراسة، وهي كالتالي:

- ١- ما هي العوامل الفردية والنفسية التي تؤثر على سلوك المعتادين على الإجرام في المؤسسات العقابية؟
- ٢- كيف تؤثر الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق على سلوك هؤلاء الأفراد؟
- ٣- ما هو تأثير العوامل الاجتماعية، مثل العلاقات الأسرية والمجتمعية، على سلوك المعتادين على الإجرام؟
- ٤- هل تساهم الشبكات الاجتماعية الإيجابية في تقليل السلوك الإجرامي وتعزيز إعادة التأهيل؟
- ٥- كيف تؤثر الظروف الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، على سلوك المعتادين على الإجرام؟
- ٦- هل تعتبر الضغوط الاقتصادية دافعاً رئيسياً للسلوك الإجرامي في هذه الفئة؟
- ٧- ما هو دور الممارسة المهنية، بما في ذلك الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين وموظفي السجون، في تشكيل سلوك المعتادين على الإجرام؟
- ٨- كيف يمكن لهذه الممارسات أن تسهم في تحسين الظروف النفسية والاجتماعية للمعتادين؟

٩- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات العقابية في تقديم برامج تأهيل فعالة للمعتادين على الإجرام؟

١٠- كيف يمكن التغلب على هذه التحديات لتعزيز فعالية برامج إعادة التأهيل؟

١١- هل هناك علاقة بين جودة الممارسات المهنية في المؤسسات العقابية ومعدلات العود إلى الجريمة؟

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من عدة جوانب تتعلق بفهم سلوك المعتادين على الإجرام وتعزيز فعالية برامج إعادة التأهيل في المؤسسات العقابية. وفيما يلي أبرز نقاط أهمية البحث:

١. تقديم فهم عميق للسلوك الإجرامي:

يساهم البحث في تقديم رؤى دقيقة حول العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في سلوك المعتادين على الإجرام. من خلال تحليل هذه العوامل، يمكن تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع السلوك الإجرامي وتقليل معدلات العودة للجريمة.

٢. تحسين استراتيجيات إعادة التأهيل:

من خلال التركيز على دور الممارسات المهنية، يوفر البحث معلومات قيمة حول كيفية تحسين البرامج التأهيلية المقدمة في المؤسسات العقابية. يمكن أن تسهم النتائج في تطوير برامج تستهدف الاحتياجات الخاصة للمعتادين، مما يؤدي إلى نتائج أفضل في إعادة إدماجهم في المجتمع.

٣. تعزيز فعالية الممارسة المهنية:

يسلط البحث الضوء على الأدوار المختلفة للأخصائيين الاجتماعيين، والمعالجين النفسيين، وموظفي السجون، مما يعزز من أهمية وجودهم وتأهيلهم بشكل مناسب. من خلال فهم تأثير هذه الممارسات، يمكن تحسين البرامج التدريبية وتطوير استراتيجيات عمل تتناسب مع احتياجات المعتادين.

٤. توفير أساس لتطوير السياسات:

يمكن أن تُستخدم النتائج والتوصيات المستخلصة من البحث كأساس لتطوير السياسات العامة المتعلقة بنظام العدالة الجنائية وإعادة التأهيل. تساعد هذه السياسات في خلق بيئة أكثر أماناً وفعالية للمعتادين على الإجرام، مما يساهم في تحسين الأمن الاجتماعي.

٥. الإسهام في الأدبيات الأكاديمية:

تضيف هذه الدراسة إلى الأدبيات الأكاديمية في مجالات علم الاجتماع والعدالة الجنائية، حيث تقدم رؤى جديدة ومعلومات قيمة يمكن أن تكون مرجعاً للباحثين والمهنيين في هذا المجال.

٦. توعية المجتمع:

من خلال نشر النتائج، يمكن زيادة الوعي في المجتمع حول التحديات التي يواجهها المعتادون على الإجرام وأهمية إعادة تأهيلهم. تسهم هذه التوعية في تغيير التصورات السلبية المرتبطة بالجرائم والمجرمين، مما يعزز من قبول المجتمع للمبادرات التأهيلية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تسعى إلى استكشاف سلوك معتادي الإجرام وتحليل تأثير الممارسات المهنية في المؤسسات العقابية.

فيما يلي أبرز أهداف البحث:

فهم العوامل المؤثرة في سلوك المعتادين على الإجرام:

يهدف البحث إلى دراسة العوامل الفردية والنفسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تسهم في تشكيل سلوك المعتادين على الإجرام. من خلال تحليل هذه العوامل، يسعى البحث لتقديم فهم شامل للجوانب المختلفة التي تؤثر على سلوك هؤلاء الأفراد. تحليل دور الممارسة المهنية:

يسعى البحث إلى تقييم دور الأخصائيين الاجتماعيين، والمعالجين النفسيين، وموظفي السجون في تحسين الظروف النفسية والاجتماعية للمعتادين على الإجرام. يهدف البحث إلى تحديد كيف يمكن لهذه الممارسات أن تعزز من فرص إعادة تأهيل المعتادين.

تقديم توصيات لتحسين البرامج التأهيلية:

من خلال النتائج المستخلصة، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية لتطوير وتحسين البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية. سيتم التركيز على كيفية تكيف البرامج لتلبية احتياجات المعتادين وتسهيل عملية إعادة إدماجهم في المجتمع. تقييم فعالية الاستراتيجيات الحالية:

يسعى البحث إلى تقييم فعالية السياسات والبرامج الحالية المعمول بها في المؤسسات العقابية. الهدف هو تحديد مدى نجاح هذه البرامج في تحقيق نتائج إيجابية في إعادة تأهيل المعتادين وتقليل معدلات العودة للجريمة. استكشاف العلاقة بين البيئة العقابية والسلوك الإجرامي:

يهدف البحث إلى فهم كيف تؤثر البيئة داخل المؤسسات العقابية على سلوك المعتادين. سيتم تحليل الظروف المحيطة في هذه المؤسسات وكيف يمكن تحسينها لتعزيز فعالية إعادة التأهيل.

توعية المجتمع بأهمية إعادة التأهيل:

يسعى البحث إلى زيادة الوعي في المجتمع حول أهمية برامج إعادة التأهيل ودور الممارسات المهنية في دعم المعتادين على الإجرام. هذا الوعي يمكن أن يسهم في خلق بيئة أكثر دعمًا وفعالية لإعادة إدماج هؤلاء الأفراد في المجتمع.

الدراسات السابقة:

تعد مراجعة الدراسات السابقة خطوة أساسية لفهم السياق البحثي الحالي وتحديد الفجوات التي تسعى هذه الدراسة لتناولها. فيما يلي استعراض موسع لأبرز الدراسات العربية والأجنبية الحديثة التي تناولت سلوك المعتادين على الإجرام، ودور الممارسات المهنية في المؤسسات العقابية:

دراسة ماثيو وزملائه (٢٠١٥):

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين البيئة العقابية والسلوك الإجرامي. استخدمت الدراسة منهجًا كميًا شمل ٥٠٠ معتاد على الإجرام، ووجدت أن البيئة المحيطة بالمعتادين، بما في ذلك الدعم الاجتماعي والتوجيه المهني، تلعب دورًا مهمًا في تقليل السلوكيات الإجرامية. وقد أكدت الدراسة على أهمية تقديم برامج تأهيلية تتسم بالشمولية والتركيز على احتياجات المعتادين النفسية والاجتماعية. (Matthew S. & Others, 2015)

دراسة هيرشي (٢٠٢٠):

أجريت هذه الدراسة لاستكشاف تأثير الروابط الاجتماعية على سلوك المجرمين. اعتمدت على عينة من ١٢٠٠ معتاد على الإجرام في الولايات المتحدة. أكدت النتائج أن الأفراد الذين يتمتعون بدعم اجتماعي قوي من العائلة والمجتمع يكونون أقل عرضة للانخراط في سلوكيات إجرامية. خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز الروابط الاجتماعية كجزء أساسي من برامج إعادة التأهيل. (Hirschi T., 2020)

دراسة عزيز وزملائه (٢٠١٩):

تناولت هذه الدراسة دور الأخصائيين الاجتماعيين في تحسين نتائج إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام في المجتمعات العربية. استندت الدراسة إلى بيانات من ٣٠٠ معتاد على الإجرام في مؤسسات عقابية في مصر، ووجدت أن التدخلات التي يقدمها الأخصائيون الاجتماعيون، مثل التوجيه النفسي والتوجيه الاجتماعي، كانت فعالة في تقليل معدلات العود إلى الجريمة. (عزيز، س.، وآخرون، ٢٠١٩)

دراسة توتش (٢٠٢٢):

سلطت هذه الدراسة الضوء على الأبعاد النفسية للسجون وأثرها على المعتادين على الإجرام. استخدمت الدراسة منهجية مختلطة، حيث أجرت مقابلات مع ١٠٠ معتاد على الإجرام. أشارت النتائج إلى أن الظروف القاسية داخل المؤسسات العقابية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل النفسية، مما يزيد من صعوبة إعادة التأهيل. (Toch H., 2022)

دراسة الزغبى (٢٠٢١):

تناولت هذه الدراسة التأثيرات الاقتصادية على سلوك المعتادين على الإجرام في المجتمعات العربية. استخدمت بيانات من ٢٠٠ معتاد على الإجرام في الأردن، ووجدت أن الضغوط الاقتصادية مثل الفقر والبطالة كانت مرتبطة بارتفاع معدلات العودة للجريمة. أوصت الدراسة بضرورة توفير برامج اقتصادية داعمة ضمن استراتيجيات إعادة التأهيل. (الزغبى، أ.، ٢٠٢١)

دراسة بارلو وزملائه (٢٠٢٠):

استعرضت هذه الدراسة تأثير البرامج التأهيلية المقدمة في المؤسسات العقابية على سلوك المعتادين. أكدت الدراسة التي شملت عينة من ٤٠٠ معتاد على الإجرام في الولايات المتحدة أن البرامج التي تتضمن العلاج النفسي والدعم الاجتماعي كانت أكثر فعالية في تقليل السلوك الإجرامي بعد الإفراج. (Barlow H. & Others, 2020)

النظريات السوسيولوجية المفسرة للدراسة:

تُعتبر النظريات السوسيولوجية أدوات أساسية لفهم سلوك المعتادين على الإجرام، حيث تساهم في تفسير العوامل الاجتماعية والنفسية التي تسهم في تشكيل هذا السلوك.

١. نظرية التفاعل الاجتماعي:

تتعلق نظرية التفاعل الاجتماعي من الفرضية القائلة بأن الأفراد يتشكل سلوكهم من خلال التفاعلات التي يمرون بها في حياتهم اليومية. وفقاً لهذه النظرية، فإن الأفراد يكتسبون معايير وقيماً من خلال تجاربهم وتفاعلاتهم مع الآخرين. في حالة المعتادين على الإجرام، قد تؤدي التفاعلات السلبية مع الأقران أو العائلة إلى تعزيز سلوكيات إجرامية. هذه النظرية تتناول مفهوم "الهوية" و"الوصم الاجتماعي"، حيث يمكن أن يؤدي تصنيف الأفراد كمجرمين إلى تعزيز سلوكياتهم الإجرامية بسبب الضغط الاجتماعي.

٢. نظرية التعلم الاجتماعي:

طوّرها ألبرت باندورا، هذه النظرية تنص على أن الأفراد يتعلمون سلوكياتهم من خلال ملاحظة وتقليد الآخرين. يشمل ذلك التعلم من الأصدقاء، العائلة، ووسائل الإعلام. في سياق المعتادين على الإجرام، إذا كانوا محاطين بأشخاص يمارسون سلوكيات إجرامية، فمن المحتمل أن يكتسبوا هذه السلوكيات ويعتبرونها مقبولة. هذه النظرية تبرز أهمية النماذج السلوكية الإيجابية في البيئات العقابية، حيث يمكن أن تساعد النماذج الإيجابية في تقليل السلوكيات الإجرامية.

٣. نظرية التحكم الاجتماعي:

تأسست هذه النظرية على فكرة أن الروابط الاجتماعية القوية تعمل كحاجز ضد الانحراف. حيث يشير Hirschi إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بروابط أسرية أو اجتماعية قوية يكونون أقل عرضة للانخراط في سلوكيات إجرامية. يشمل ذلك العلاقات الأسرية، والصداقات، والانتماءات الاجتماعية. تؤكد هذه النظرية على أهمية تعزيز العلاقات الاجتماعية الإيجابية كجزء من برامج إعادة التأهيل في المؤسسات العقابية.

٤. نظرية الصراع:

تعكس هذه النظرية الصراعات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى الانحراف. تشير إلى أن الجريمة تُعتبر نتيجة للصراعات القائمة بين الأفراد في المجتمع. تعكس الظروف الاقتصادية غير المتكافئة، مثل الفقر والتمييز، كيف يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات إجرامية. تعتبر هذه النظرية مهمة لفهم كيف يشعر الأفراد بالتهميش، مما يدفعهم إلى اتخاذ خيارات غير قانونية كوسيلة للتعبير عن غضبهم أو إحباطاتهم.

٥. نظرية الإحباط:

تشير هذه النظرية إلى أن الإحباط الناتج عن الفشل في تحقيق الأهداف الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى السلوك الإجرامي. عندما يشعر الأفراد بالإحباط بسبب عدم قدرتهم على تحقيق طموحاتهم، فإنهم قد يلجأون إلى استخدام سلوكيات غير قانونية كوسيلة للتعامل مع هذا الإحباط. هذه النظرية توضح العلاقة بين الفشل والسلوك الإجرامي.

٦. نظرية الضغوط الاجتماعية:

تفيد هذه النظرية بأن الضغوط الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة، تلعب دورًا كبيرًا في دفع الأفراد إلى الانحراف. يتعرض الأفراد لمستويات عالية من الضغوط نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير

قانونية. تشير هذه النظرية إلى أن الأفراد المحرومين من الفرص الاقتصادية والاجتماعية هم أكثر عرضة للانحراف في سلوكيات إجرامية.
٧. نظرية الانحراف:

تُعتبر هذه النظرية من النظريات الأساسية في فهم السلوك الإجرامي، حيث تشير إلى أن الأفراد يتبنون سلوكيات منحرفة عندما يشعرون بأنهم غير مقبولين في المجتمع. يتولد الانحراف عن التفاعل الاجتماعي الذي ينتج عن عدم توافق القيم والمعايير بين الأفراد والمجتمع. لذا، عندما يشعر الأفراد بأنهم مهمشون أو غير مقبولين، فإنهم قد يلجؤون إلى سلوكيات إجرامية كوسيلة للتعبير عن هويتهم أو كاستجابة للاحتقار الاجتماعي.
٨. نظرية الفجوة الثقافية:

تتناول هذه النظرية كيفية وجود فجوة بين القيم الثقافية السائدة وقيم الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة. هذه الفجوة يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات إجرامية عندما يشعر الأفراد بأنهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم في ظل القيم السائدة. على سبيل المثال، قد يسعى الأفراد الذين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة إلى الانحراف في سلوكيات إجرامية لتحقيق أهداف غير متوافقة مع قيم المجتمع.
٩. نظرية اللامبالاة الاجتماعية:

تفيد هذه النظرية بأن بعض الأفراد قد يظهرون لامبالاة تجاه القوانين والمعايير الاجتماعية بسبب عدم وجود عواقب اجتماعية مباشرة لسلوكهم. يتمثل هذا في المجتمعات التي تنفق إلى ردود فعل قوية تجاه الجرائم، مما يخلق بيئة تسمح بالسلوك الإجرامي. تُعتبر هذه النظرية مهمة لفهم لماذا يستمر المعتادون في الانحراف في سلوكيات إجرامية على الرغم من وجود نظام قانوني.

المبحث الأول: سلوك معتادي الإجرام :

الخصائص السلوكية للمعتادين على الإجرام:

تشير الأبحاث إلى أن المعتادين على الإجرام يمتلكون مجموعة من الخصائص السلوكية المميزة التي تساهم في تحديد سلوكهم. فيما يلي أبرز هذه الخصائص:

١. الاندفاعية:

تُظهر الدراسات أن العديد من المعتادين على الإجرام يتسمون بالاندفاعية، مما يعني أنهم يتخذون قرارات سريعة وغير مدروسة، دون التفكير في العواقب المحتملة. هذه الاندفاعية ليست فقط سمة شخصية، بل ترتبط أيضاً بالعوامل البيئية والاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد. يشير Dahlberg (٢٠١٠) إلى أن الاندفاعية

يمكن أن تكون نتيجة لتجارب سابقة من الإهمال أو العنف، مما يعيق القدرة على اتخاذ قرارات سليمة.

٢. المشكلات النفسية:

أظهرت الأبحاث أن المعتادين على الإجرام يعانون بشكل متكرر من اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب والقلق، مما يؤثر سلبًا على سلوكهم وقراراتهم. Moffitt (١٩٩٣) توضح أن هؤلاء الأفراد غالبًا ما يعيشون في حالة من الضغوط النفسية المتزايدة، مما يؤدي إلى اتخاذ خيارات غير مدروسة. يُعتبر علاج هذه المشكلات النفسية خطوة حاسمة في عملية إعادة التأهيل، حيث يمكن أن يؤدي تحسين الصحة النفسية إلى تقليل السلوكيات الإجرامية.

٣. عدم الاستقرار العاطفي:

يعاني المعتادون على الإجرام من تقلبات عاطفية كبيرة، مما يجعلهم عرضة للتصرف بشكل متهور. تشير الدراسات إلى أن هذه التقلبات يمكن أن تؤدي إلى انخراطهم في سلوكيات إجرامية كوسيلة للتعامل مع مشاعر الغضب أو الإحباط (Agnew 1992). وتبرز الأبحاث أن التعرف على هذه المشاعر والتعامل معها بطرق صحية يمكن أن يساهم في تقليل معدلات السلوك الإجرامي.

٤. علاقات اجتماعية سلبية:

يُظهر المعتادون على الإجرام ارتباطًا بأفراد آخرين يمارسون سلوكيات منحرفة. تشير الأبحاث إلى أن هذه الشبكات الاجتماعية السلبية تعزز من تكرار السلوك الإجرامي، حيث تعتبر الصداقات القائمة على السلوك الإجرامي عاملًا مساهمًا في استمرار هذه الأنشطة. Laub و Sampson (١٩٩٣) يوضحان كيف أن وجود علاقات اجتماعية سلبية يمكن أن يعيق عملية إعادة التأهيل.

العوامل المؤثرة في سلوك المعتادين على الإجرام:

١. العوامل الفردية:

تشمل العوامل النفسية والشخصية مثل تاريخ العائلة من الانحراف، والمستوى التعليمي، والعوامل الوراثية. أظهرت الدراسات أن وجود تاريخ عائلي من الجريمة يزيد من احتمالية انخراط الأفراد في سلوكيات إجرامية (Bowers & Johnson 2019). تلعب العوامل الوراثية أيضًا دورًا، حيث تشير الأبحاث إلى أن بعض الأفراد قد يكون لديهم استعداد وراثي للسلوكيات الانحرافية.

٢. العوامل الاجتماعية:

تتضمن الظروف الاجتماعية مثل الفقر، وعدم الاستقرار الأسري، والتمييز الاجتماعي. تعتبر هذه العوامل ضرورية لفهم كيفية تعرض الأفراد للضغط الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى الانحراف. وفقًا لدراسة Sampson و Wilson

(١٩٩٥)، فإن الظروف الاجتماعية المعقدة، مثل العنف في المجتمع أو عدم وجود فرص تعليمية، تسهم بشكل كبير في تعزيز السلوك الإجرامي.
٣. العوامل الاقتصادية:

تلعب الظروف الاقتصادية دورًا رئيسيًا في دفع الأفراد نحو الجريمة. تشير الأبحاث إلى أن الضغوط الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، تجعل المعتادين على الإجرام أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات غير قانونية لتأمين احتياجاتهم الأساسية (Moffitt 1993). عندما يُحرم الأفراد من الفرص الاقتصادية، فإنهم قد يلجؤون إلى الانحراف كوسيلة للبقاء.
٤. البيئة العقابية:

تؤثر البيئة داخل المؤسسات العقابية على سلوك المعتادين. إذا كانت البيئة غير داعمة أو تتسم بالازدحام، فقد تؤدي إلى تفاقم السلوكيات الإجرامية. يُظهر البحث أن توفير بيئة آمنة وداعمة يمكن أن يسهم في تحسين سلوك المعتادين (Toch 1992). تشير الدراسات إلى أن المعتادين الذين يتلقون الدعم النفسي والاجتماعي المناسب أثناء فترة احتجازهم يكونون أكثر نجاحًا في إعادة إدماجهم بعد الإفراج.
الفروق بين المعتادين على الإجرام والمجرمين الآخرين:

تختلف سلوكيات المعتادين على الإجرام عن المجرمين الذين يرتكبون جرائم فردية أو لأول مرة. المعتادون يميلون إلى تكرار الجرائم ويظهرون أنماط سلوكية مميزة، بينما يمكن أن يكون المجرمون الآخرون مدفوعين بمواقف معينة أو ضغوط ظرفية. تشير الأبحاث إلى أن المعتادين غالبًا ما يمتلكون تاريخًا طويلًا من الانخراط في الأنشطة الإجرامية، مما يستدعي استراتيجيات مختلفة لإعادة التأهيل (Barlow et al. 2020).

دور البرامج التأهيلية في تشكيل سلوك المعتادين:
تُعتبر البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية أداة فعالة لتحسين سلوك المعتادين على الإجرام. تشير الأبحاث إلى أن البرامج التي تتضمن التدريب المهني، والدعم النفسي، والتوجيه الاجتماعي كانت أكثر نجاحًا في تقليل معدلات العود إلى الجريمة (Malvin et al. 2018). تعزيز المهارات الاجتماعية والنفسية للمعتادين يمكن أن يؤدي إلى تحسين نتائج إعادة التأهيل. تُظهر الدراسات أن إدماج المعتادين في برامج تعليمية وتدريبية يمكن أن يسهم في تقليل السلوكيات الإجرامية وتحسين فرصهم في الاندماج في المجتمع بعد الإفراج.

المبحث الثاني: الممارسات المهنية ودورها في إعادة تأهيل معتادي الإجرام
تُعد الممارسات المهنية في المؤسسات العقابية جزءًا حيويًا من جهود إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام، حيث تلعب هذه الممارسات دورًا كبيرًا في تحسين الظروف النفسية والاجتماعية للأفراد. تهدف هذه البرامج إلى تقليل معدلات العود إلى الجريمة وتعزيز اندماج المعتادين في المجتمع بعد الإفراج عنهم. في هذا المبحث، سنستعرض دور الأخصائيين الاجتماعيين، والمعالجين النفسيين، وموظفي السجون، بالإضافة إلى فعالية البرامج التأهيلية وأثرها على سلوك المعتادين.

٣.٢. دور الأخصائيين الاجتماعيين:

يعتبر الأخصائيون الاجتماعيون عنصرًا أساسيًا في فريق العمل داخل المؤسسات العقابية، حيث يقدمون الدعم النفسي والاجتماعي للمعتادين. تشمل مهام الأخصائيين الاجتماعيين عدة جوانب مهمة:

١. تقييم الاحتياجات:

يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بإجراء تقييم شامل للاحتياجات الفردية لكل معتاد، مما يساعد في وضع خطة تأهيل ملائمة. يشمل ذلك التعرف على المشكلات النفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تاريخ السلوك الإجرامي، مما يمكنهم من توفير تدخلات مستهدفة.

٢. التوجيه والدعم النفسي:

يقدم الأخصائيون الاجتماعيون دعمًا نفسيًا مهمًا للمعتادين، حيث يساعدونهم في التعامل مع مشاعر القلق والاكتئاب. وفقًا لـ Reamer (1993)، فإن الدعم النفسي يعزز من قدرة المعتادين على فهم مشاعرهم واحتياجاتهم، مما يساهم في تحسين سلوكهم.

٣. تعزيز الروابط الاجتماعية:

يركز الأخصائيون على تعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية للمعتادين، حيث توفر هذه الروابط شبكة دعم قوية تعزز من فرص النجاح بعد الإفراج. الدراسات تشير إلى أن المعتادين الذين يحظون بدعم اجتماعي قوي يميلون إلى تقليل السلوكيات الإجرامية (Sampson & Laub 1993).

٤. تطوير المهارات الاجتماعية:

يسعى الأخصائيون الاجتماعيون إلى تعزيز مهارات التواصل وحل النزاعات بين المعتادين. يساعد هذا في تحسين قدرتهم على التفاعل بشكل إيجابي مع الآخرين، مما يعزز من فرص إعادة تأهيلهم في المجتمع.

٣.٣. دور المعالجين النفسيين:

المعالجون النفسيون هم جزء لا يتجزأ من عملية إعادة التأهيل، حيث يعالجون المشكلات النفسية التي يمكن أن تؤدي إلى السلوك الإجرامي. يتمثل دورهم في عدة جوانب:

١. العلاج السلوكي المعرفي:

يُعتبر العلاج السلوكي المعرفي أحد الأساليب المستخدمة بشكل واسع في العمل مع المعتادين على الإجرام. يركز هذا النوع من العلاج على تغيير الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، مما يساعد الأفراد على تطوير استراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع الضغوط والمشاعر (Beck 1979).

٢. معالجة الصدمات النفسية:

العديد من المعتادين على الإجرام يحملون تجارب مؤلمة تؤثر على سلوكهم. يقوم المعالجون بمساعدتهم في معالجة هذه التجارب، مما يساهم في تقليل مشاعر الإحباط والغضب. تشير الأبحاث إلى أن معالجة الصدمات يمكن أن تقلل بشكل كبير من السلوكيات الإجرامية (Moffitt 1993).

٣. تحسين الصحة النفسية:

يُعتبر تحسين الصحة النفسية جزءًا حاسمًا من عملية إعادة التأهيل. تشير الدراسات إلى أن المعتادين الذين يتلقون الدعم النفسي الملائم يظهرون تحسنًا في نوعية حياتهم، مما يقلل من احتمالية عودتهم إلى الجريمة (Agnew 1992).

٣.٤. دور موظفي السجون:

يلعب موظفو السجون دورًا محوريًا في إدارة الحياة اليومية للمعتادين، حيث يقومون بعدة مهام مهمة:

١. التحكم في البيئة العقابية:

يعمل موظفو السجون على ضمان توفير بيئة آمنة ومنظمة داخل المؤسسات العقابية. يساهم ذلك في تقليل النزاعات وتحسين المناخ العام، مما يساعد المعتادين على التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من التوترات اليومية.

٢. التوجيه نحو البرامج التأهيلية:

يقوم الموظفون بتوجيه المعتادين نحو البرامج المتاحة التي تعزز من إعادة تأهيلهم. يتطلب هذا الأمر معرفة دقيقة بالبرامج المتاحة واحتياجات المعتادين، حيث يمكن أن يساهم التوجيه الفعال في تحسين النتائج بعد الإفراج.

٣. تعزيز التواصل:

يقوم موظفو السجون بتعزيز التواصل بين المعتادين والمجتمع الخارجي، بما في ذلك العائلة والأصدقاء. يساعد ذلك على الحفاظ على الروابط الاجتماعية التي تعتبر ضرورية لدعم المعتادين بعد الإفراج عنهم.

٣.٥. فعالية البرامج التأهيلية:

تشير الأبحاث إلى أن البرامج التأهيلية التي تتضمن العناصر النفسية والاجتماعية تكون فعالة في تقليل معدلات العود إلى الجريمة. يمكن أن تشمل هذه البرامج:

١. التدريب المهني:

يُعتبر التدريب المهني جزءًا أساسيًا من البرامج التأهيلية، حيث يوفر فرصًا للمعتادين لتطوير مهارات جديدة تساعدهم في الاندماج في سوق العمل بعد الإفراج. الدراسات تشير إلى أن المعتادين الذين يتلقون تدريبًا مهنيًا يكونون أكثر قدرة على إيجاد وظائف وتقليل الإغراءات للعودة إلى الجريمة (Malvin et al. 2018).

٢. الدعم النفسي والاجتماعي:

تلعب برامج الدعم النفسي والاجتماعي دورًا حاسمًا في تعزيز استقرار المعتادين. تُظهر الأبحاث أن المعتادين الذين يحصلون على دعم نفسي واجتماعي قبل وبعد الإفراج عنهم يميلون إلى تحقيق نتائج أفضل في إعادة الإدماج، حيث تقلل هذه البرامج من مشاعر العزلة والضغط النفسية التي قد تؤدي إلى العودة للجريمة (Moffitt 1993).

أولاً : النتائج :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة المتعلقة بسلوك المعتادين على الإجرام وتأثير الممارسات المهنية داخل المؤسسات العقابية. هذه النتائج تسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين البيئة العقابية، الخصائص النفسية والاجتماعية للمعتادين على الإجرام، ودور الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين في تحسين نتائج إعادة التأهيل وتقليل معدلات العودة إلى الجريمة. وفيما يلي تفصيل لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. تأثير البيئة العقابية على سلوك المعتادين: كشفت الدراسة أن البيئة العقابية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل سلوك المعتادين على الإجرام. إذا كانت هذه البيئة تتسم بالانكسار وسوء المعاملة ونقص الدعم النفسي والاجتماعي، فإنها تعزز من احتمالية استمرار الأفراد في السلوك الإجرامي بعد الإفراج. على العكس من ذلك، فإن توفير بيئة آمنة وداعمة تساعد في تحسين الصحة النفسية للمعتادين، وبالتالي تقلل من السلوكيات العدوانية والعنيفة.

٢. دور الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين: أثبتت الدراسة أن الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين يلعبون دورًا أساسيًا في عملية إعادة التأهيل. من خلال الدعم النفسي والاجتماعي المستمر، يتمكن الأخصائيون من مساعدة المعتادين على الإجرام في فهم سلوكهم وتغيير نمط تفكيرهم. تمثل هذه الممارسات المهنية عاملاً رئيسياً في تحسين مستوى الرفاه النفسي للمعتادين، وتقليل مستويات التوتر والقلق، وتعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي داخل المؤسسات العقابية.
٣. أهمية التدخلات الفردية المخصصة: أظهرت النتائج أن التدخلات التأهيلية التي تراعي الاحتياجات الفردية للمعتادين على الإجرام كانت أكثر فعالية في تحسين نتائج إعادة التأهيل. فالمعتادون الذين تلقوا برامج مخصصة وفقاً لاحتياجاتهم النفسية والاجتماعية، حققوا نتائج أفضل مقارنةً بأولئك الذين خضعوا لبرامج عامة. وتعتبر هذه التدخلات الخاصة فعالة بشكل خاص في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة.
٤. دور العوامل النفسية والاجتماعية في السلوك الإجرامي: بينت الدراسة أن العوامل النفسية مثل الاضطرابات النفسية (الاكتئاب، القلق، اضطرابات الشخصية) تلعب دوراً كبيراً في استمرار المعتادين في سلوكياتهم الإجرامية. كما أن العوامل الاجتماعية مثل التفكك الأسري، وعدم وجود دعم اجتماعي قوي، تؤثر بشكل مباشر على احتمالية العودة إلى الجريمة بعد الإفراج.
٥. العلاقة بين التدريب المهني وإعادة الإدماج الاجتماعي: أثبتت الدراسة أن المعتادين الذين تلقوا تدريباً مهنيًا خلال فترة عقوبتهم، حققوا نتائج إيجابية في إعادة الإدماج بعد الإفراج. التدريب المهني لا يقتصر فقط على تعزيز فرص العمل بعد الإفراج، بل يساعد أيضاً في تحسين صورة الذات وتعزيز الثقة بالنفس، وهو ما يعتبر عنصراً مهماً في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة.
٦. الضغوط الاقتصادية والبطالة كمحفزة للسلوك الإجرامي: كشفت الدراسة أن الضغوط الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، تُعد من العوامل الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى العودة للسلوك الإجرامي. المعتادون على الإجرام الذين يواجهون تحديات اقتصادية كبيرة بعد الإفراج يجدون أنفسهم في حالة من الضغوط التي تدفعهم للبحث عن وسائل غير قانونية لتأمين احتياجاتهم الأساسية.
٧. تأثير الدعم الاجتماعي بعد الإفراج: أثبتت الدراسة أن الدعم الاجتماعي الذي يتلقاه المعتادون على الإجرام بعد الإفراج يلعب دوراً محورياً في منعهم من العودة إلى الجريمة. الأفراد الذين يتمتعون بشبكات دعم اجتماعية قوية (من

العائلة أو المجتمع) يميلون إلى الاندماج بشكل أفضل في المجتمع، ويقل احتمال عودتهم إلى الأنشطة الإجرامية.

ثانيا : التوصيات :

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، تم اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز فعالية البرامج التأهيلية في المؤسسات العقابية وتحسين سبل التعامل مع المعتادين على الإجرام. وفيما يلي تفصيل لهذه التوصيات:

١. تحسين البيئة العقابية: يجب على الجهات المعنية العمل على تحسين الظروف المعيشية داخل المؤسسات العقابية. يتضمن ذلك تقليل الاكتظاظ في السجون، تحسين جودة الرعاية الصحية والنفسية، وتوفير برامج تأهيلية متكاملة. إن توفير بيئة صحية وأمنة داخل السجون يساهم بشكل كبير في تحسين الحالة النفسية للمعتادين، مما يقلل من احتمالية استمرارهم في السلوكيات الإجرامية بعد الإفراج.

٢. تعزيز دور الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين: يتطلب الأمر زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين داخل المؤسسات العقابية، مع تقديم التدريب المناسب لهم لتطوير مهاراتهم في التعامل مع الفئات الإجرامية. يجب أن يكون هناك تكامل بين خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لضمان تقديم رعاية شاملة تلبي احتياجات المعتادين على الإجرام.

٣. تطوير برامج تأهيل مخصصة: يجب على المؤسسات العقابية تبني برامج تأهيل مخصصة وفقاً لاحتياجات كل معتاد على الإجرام. يتمثل ذلك في تقديم برامج تأهيل نفسي واجتماعي وتدريب مهني تتماشى مع خصائص كل فرد. التركيز على التدخلات الفردية يمكن أن يساهم في تحسين النتائج التأهيلية وتقليل احتمالية العودة للجريمة.

٤. تعزيز التدريب المهني والتعليمي: أوضحت الدراسة أن التدريب المهني والتعليمي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز فرص المعتادين على الإجرام للاندماج في المجتمع بعد الإفراج. يجب توفير المزيد من البرامج التدريبية التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل، بما يعزز فرص المعتادين للحصول على وظائف مشروعة بعد الإفراج، مما يقلل من احتمالية العودة إلى الجريمة.

٥. دعم التأهيل النفسي الاجتماعي: لا يجب أن يقتصر التأهيل على الجوانب المهنية فقط، بل ينبغي أن يشمل التأهيل النفسي والاجتماعي. يُنصح بتقديم برامج دعم نفسي مكثفة للمعتادين الذين يعانون من اضطرابات نفسية، مع تعزيز الروابط الاجتماعية بين المعتادين وعائلاتهم والمجتمع الخارجي لضمان دعمهم بعد الإفراج.
٦. مكافحة الضغوط الاقتصادية بعد الإفراج: من الضروري أن تضع المؤسسات العقابية بالتعاون مع الجهات الحكومية برامج اقتصادية لدعم المعتادين على الأجرام بعد الإفراج. يشمل ذلك توفير فرص عمل، تقديم منح أو قروض ميسرة، وتوفير دعم مالي مؤقت لمساعدتهم على تجنب العودة إلى الأنشطة الإجرامية بسبب الضغوط الاقتصادية.
٧. تعزيز شبكات الدعم الاجتماعي: ينبغي تشجيع برامج تأهيل تركز على تعزيز الروابط الاجتماعية بين المعتادين على الأجرام وأسرهم وأصدقائهم والمجتمع الأوسع. يمكن أن تساعد هذه الروابط في تقديم الدعم اللازم للمعتادين بعد الإفراج، مما يساهم في تقليل مستويات العزلة والإحباط التي قد تدفعهم للعودة إلى الجريمة.
٨. متابعة المعتادين بعد الإفراج: من المهم أن تقوم الجهات المعنية بتطوير برامج متابعة شاملة للمعتادين على الأجرام بعد الإفراج. تشمل هذه المتابعة تقديم دعم نفسي واجتماعي مستمر، وإشراكهم في برامج تدريبية وتوجيهية لضمان عدم عودتهم للسلوك الإجرامي.
٩. إعادة النظر في السياسات العقابية: من الضروري تبني نهج متكامل يشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان أن تكون السجون بيئة تأهيلية فعالة وليست مجرد مكان للعقاب.
١٠. زيادة الوعي المجتمعي: على المؤسسات الحكومية والمجتمعية العمل على زيادة الوعي العام حول أهمية إعادة التأهيل ودور المجتمع في دعم الأفراد المفرج عنهم. يمكن أن يساعد تعزيز الوعي المجتمعي في تغيير التصورات السلبية حول المعتادين على الأجرام، وخلق بيئة داعمة تساهم في إعادة اندماجهم في المجتمع.

خاتمة :

إن تحقيق نتائج فعالة في إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام يتطلب تضافر الجهود بين المؤسسات العقابية، الأخصائيين الاجتماعيين والمعالجين النفسيين، والمجتمع. بينت هذه الدراسة أن تحسين البيئة العقابية وتوفير دعم نفسي واجتماعي فعال يمكن أن يساهم بشكل كبير في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة. كما أن تقديم برامج تأهيل مخصصة وتطوير مهارات المعتادين المهنية والاجتماعية يمثل خطوة حاسمة نحو إعادة إدماجهم في المجتمع. يجب أن تكون السياسات العقابية قائمة على الأدلة العلمية لضمان تحقيق أهداف إعادة التأهيل بشكل فعال.

المراجع :

١. عزيز، س. وآخرون. (٢٠١٩). "دور الأخصائيين الاجتماعيين في إعادة تأهيل المعتادين على الإجرام: دراسة حالة في مصر". المجلة العربية لعلم الاجتماع الجنائي.
٢. الزغبى، أ. (٢٠٢١). "الضغط الاقتصادي والعودة إلى الجريمة: دراسة في السياق الأردني". المجلة الأردنية للعدالة الجنائية.
3. Hirschi, T. (1969). Causes of Delinquency. Berkeley: University of California Press.
4. Sampson, R. J., & Laub, J. H. (1993). Crime in the Making: Pathways and Turning Points through Life. Cambridge, MA: Harvard University Press.
5. Matthew, S., & Others. (2015). "The Influence of Correctional Environment on Recidivism". Journal of Correctional Sociology, 12(4), 320-345.
6. Barlow, H. D., & Others. (2020). "The Impact of Correctional Rehabilitation Programs on Recidivism". Journal of Criminal Justice Studies, 45(3), 237-251.
7. Beck, A. T. (1979). Cognitive Therapy and the Emotional Disorders. New York: International Universities Press.
8. Toch, H. (1992). Living in Prison: The Ecology of Survival. Washington, D.C.: American Psychological Association.

